



تقرير حول جلسة عمل

الموضوع: ورشة عمل حول تحيين أولويات البحث الفلاحي بالجنوب التونسي

التاريخ: يوم الخميس 9 ماي 2013

المكان: المركز القطاعي للتكوين المهني بدقاش

الحضور: انظر قائمة الحضور

برنامج الجلسة: انظر جدول الأعمال

الافتتاح:

افتتحت الورشة السيد محمد عزيز درغوث رئيس مؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي مرحبا بالحضور ومذكرا بموضوع الورشة و أهدافها والإطار العام والمتمثل في تشريك جميع الفاعلين في القطاع الفلاحي من فلاحين ومؤسسات مؤكدا على اعتماد المقاربة التشاركية والتوجه أكثر إلى الميدان لان الواقع هو الذي يساهم في رؤية الأولويات وبين بأن دور الفلاحين والفاعلين في القطاع مهم للغاية. وأبرز قيمة هذا العمل الذي سوف تنبثق من خلاله إستراتيجية مؤقتة يتم اعتمادها حتى تحين الضر وف الملائمة للنظر في إستراتيجية متكاملة للمستقبل.

ثم أحال الكلمة لسيد جمال بنبراج الذي قام بتقديم الخطة العشرية الأولى للبحث الفلاحي بتونس مركزا على البرامج البحثية الايلافية والتي تهتم بالمناطق الواحية والقاحلة الذي أحال بدوه السيد محمد بن صالح المدير العام للمركز الجهوي للبحوث الواحية بدقاش قام بتقديم الخصائص والاختلاف الذي يميز النمط الزراعي الواحي التونسي عن الأنماط الزراعية الأخرى مؤكدا على ضرورة اعتماد هذا الجانب في الأعمال البحثية، مبرزا ما ينتظر مركز البحوث في الفلاحة الواحية من عمل كبير وما يستدعيه ذلك من دعم بشري ومادي، ثم قدم برنامج العمل البحثي للمركز لسنة 2013 وقدم فكرة تجميع الباحثين في ثلاث مجموعات بحثية تجمع الاختصاصات الأساسية وتحدد برنامجين لكل باحث حتى يتم تقادي تشتت الجهود أمام النقص الذي يعاني منه المركز من باحثين وفنيين وإداريين.. كما قدم الاحتياجات المستقبلية للمركز من الاختصاصات البحثية.

ثم أحييت الكلمة للحاضرين الذين تمحورت تدخلاتهم حول المواضيع التالية:

1 - محور يهم أولويات العمل البحثي:

- توجيه البحوث للعمل على الحزم الفنية ومستلزمات الإنتاج للنخيل والأشجار المثمرة،
- تدعيم برامج البحوث في مياه الري، معرفة المياه الجوفية وطرق الري الناجعة وحاجيات النخيل والدورة المائية ومعالجة الأملاح، كما تمت المطالبة بتقييم ما أنجز بشأن برنامج ترشيد مياه الري بالوحدات،
- دراسة مشاكل صرف المياه بالوحدات ودراسة إمكانيات الاستفادة منها وتثمينها،
- دعم البحوث في مجال التنوع البيولوجي حسب خصوصيات الوحدات والعمل على المحافظة على المخزون الوراثي النباتي والحيواني والاستفادة منه في العمل البحثي،
- مزيد الاستفادة من المعرفة المحلية في العمل البحثي وتثمينها،
- مزيد الاهتمام بموضوع تثمين مخلفات الواحة ودعم مخابر تكنولوجيا التمور لتوفير الحزم العلمية والفنية بشأن تحويل فاضل التمور ومخلفات النخيل،
- البحث على طرق متكاملة لحماية الواحات من الآفات نظرا لعدم التوصل للقضاء على عديد الإصابات بالوحدات رغم توفر بحوث مهمة خاصة في مجال الحشرات ، حيث لم يتم الحد من إصابة دودة التمر وعنكبوت البوفروة والاوريكثاس والحشرة القشرية،
- دعم خاص لمختبر زراعة الأنسجة بالمركز الجهوي للبحوث بدقاش لمساعدته على إنتاج وتوفير فسائل النخيل التي تمثل ندرتها مشكلا للفلاحين،
- دراسة تأثير تغطية العراجين بالناموسية على لون وجودة التمور،
- القيام بالدراسات والبحوث التي تهتم الجانب الاقتصادي والاجتماعي بالوحدات والمتعلقة بالمر دودية وتكاليف الإنتاج واليد العاملة،
- إدخال المكننة وإيجاد الحلول لخدمة الواحة نظرا لقلة اليد العاملة وارتفاع تكلفتها،
- القيام بدراسات بخصوص التسويق ومعاملة التمور بعد الجني،
- بالنسبة للزراعة البيولوجية المطالبة بتوفير الحزمة الفنية الخاصة بالنمط الواحي ودراسة طرق المقاومة الحيوية للإصابات الحشرية والفطرية واستنباط مبيدات طبيعية ،
- القيام بدراسة بخصوص المقاومة البيولوجية للإعشاب الطفيلية ، نشر الحزمة الفنية الخاصة بتصنيع المستسمد الواحي (الكمبوست)،
- دراسة تأثير المتغيرات المناخية على مكونات النمط الواحي،
- بالنسبة لتربية الماشية تساءل البعض عن أسباب تراجع قطاع الإبل وتربية الأبقار والمجترات الصغيرة وعن إمكانيات تربية النحل والاهتمام بتثمين مخلفات الواحة لتغذية المواشي،
- تم التطرق إلى غياب البحث العلمي بمنطقة الجريد بخصوص التصحر وتحسين المراعي ودراسة النباتات الصحراوية،

- تم التنبيه من بعض الحضور إلى دراسة تأثير فواضل الفسفاط المتأثري من مدن المناجم المجاورة على النخيل والحيوان بواحة شاكمو من ولاية توزر .

2- محور قانوني ومؤسسي:

من أهم النقاط التي تم التعرض إليها علاقة البحث بالإرشاد الفلاحي، والتي تعتبر من الجميع غير واضحة مما يمكن أن يؤثر سلبيا على القطاع. ومن أهم المقترحات في هذا الشأن اعتماد مقاربة تشاركية واستعمال أدوات جديدة لإعطاء الفاعلية الممكنة لهذه الحلقة الهامة والتفكير في شراكة بين مؤسسات البحث ومهندسي الإرشاد والفلاحين،

وقد اتفق الحضور على وجوب وضع رؤية إستراتيجية مشتركة بين مختلف المؤسسات الفلاحية وينتظر منها أن تمكن من تحديد العلاقات بين الجميع وضبط المهام لتفادي التداخل وتكرار الأعمال البحثية،

- مراجعة التعامل البحثي مع المراكز الفنية والمجامع المهنية وتحديد في إطار استراتيجي ومؤسسي وليس شخصي بين أفراد،

- دعم التعاون البحثي مع الجمعيات المدنية،

- هيكلة قطاع البحث ومراجعة القوانين واعتماد خصوصية الجهات لمضاعفة الدعم للباحثين ولمراكز البحث والتفكير في إدماج الفنيين والإداريين والعملة في القانون الأساسي للبحث ذلك لأن هذا العمل هو بالأساس جماعي.

وفي هذا المحور وفيما يخص المؤسسات البحثية:

- المطالبة بمزيد الدعم لمراكز البحث وتوفير الظروف الملائمة لعمل الباحثين،

- في غياب التوازن بين البحوث الأكاديمية والبحوث التطبيقية تم المطالبة بمعالجة هذا الخلل بالتوجه أكثر للبحث الميداني،

- المطالبة بدعم الباحثين وتحديد مهامهم ووضع آليات متابعة ومراقبة للعمل البحثي،

- تحيد أولويات لمراكز البحوث والتنسيق بينها،

- العمل على انفتاح المؤسسات البحثية على بعضها والتأسيس للشراكة والربط مع المؤسسات والجامعات الدولية،

- مزيد إشعاع الباحثين على المحيط بالمشاركة في برامج التنمية الجهوية.